اقتصاد- اون لاين

السياسات النقدية

economieonline@gmail.com

السياسات النقدية

تعد السياسات النقدية من أهم الأدوات الخاصة بتحقيق الاستقرار والتوازن الإقتصادي العام، الشـيء الـذي يظهر من خلال مفهومها:

أولا: مفهوم السياسة النقدية

تعرف السياسة النقدية على أنها تلك الإجراءات التي تستخدمها الدولة للتأثير في عرض النقود لإيجاد التوسع أو الإنكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع.

كما تعرف بأنها مجموعة الإجراءات والأحكام التي تتبعها الدولة بغرض التأثير والرقابة على الإئتمان بما يتفـق وتحقيق أهداف السياسة الإقتصادية.

ثانيا: أهداف السياسة النقدية

ترمي السياسة النقدية إلى تحقيق عدة أهداف نجد من أهمها :

- ✓ تشجيع النمو الإقتصادي، ومحاولة تحقيق المعدل الأمثل للنمو المصحوب بالعمالة.
- ✓ تحقيق الإستقرار النقدي داخليا وخارجيا.
- ✓ ضمان قابلية الصرف و المحافظة علي قيمة العملة.
- ✓ تعبئة المدخرات و الموارد المالية اللازمة لتمويل البرامج الإستثمارية.
- ✓ دعم السياسة الإقتصادية للدولة من أجل التوزيع العادل للثروة.

ثالثا: أدوات السياسة النقدية

إن تحقيق أهداف السياسة النقدية، يتطلب الإعتماد على مجموعة من الوسائل والأدوات والـتي بالضـرورة لا يمكن أن تحقق كل هذه الأهداف، وقد تتباين هذه الأدوات من إقتصاد إلى آخر إذ تخضـع لدرجـة التناسـق في الجهاز المصرفي وكذا قوة ومتانة الإقتصاد، ومن بين هذه الأدوات نجد : الأدوات الكمية، والأدوات النوعية.

***الأدوات الكمية:**

تتمثل في العناصر التالية: - سياسة إعادة معدل الخصم- سياسة السوق المفتوحة- سياسة معـدل الإحتيـاطي النقدي القانوني.

1. سياسة إعادة معدل الخصم

معدل الخصم هو السعر الذي يفرضها البنك المركزي مقابل إعادة خصمه لأوراق تجارية أو عمليات إقراض قصيرة الأجل للبنوك التجارية لمواجهة نقص السيولة.

وتقضي هذه السياسة بأن يرفع البنك المركزي معدل إعادة الخصم ليحد من قدرة البنوك على التوسع في الإئتمان بغية مواجهة الأوضاع التضخمية.

2. سياسة السوق المفتوحة

وتعني دخول البنك المركزي للسوق النقدية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية عن طريق بيع أو شراء الأوراق المالية من أسهم وسندات.

3. سياسة معدل الإحتياطي القانوني

يتدخل البنك المركزي بهذه السياسة، وذلك من خلال ضرورة قيام البنوك التجارية بالأحتفاظ بنسبة معينة من الودائع.

***الأدوات النوعية:**

تتمثل في : - السقوف التمويلية- تنظيم القروض الإستهلاكية- تخصيص التمويل- الإقناع الأدبي.

1. السقوف التمويلية

تعمل هذه السياسة على الحد من التوسع في التمويل الإجمالي وجعله في المستوى المخطط له، وذلك من خلال وضع سقف تمويلي للبنوك التجارية، وعلى من يتجاوزه إيداع مبلغ يعادل قيمة التجاوز لدى البنك المركزي، أو تفرض عليه غرامة مناسبة حسب تقدير السلطة النقدية.

2. تنظيم القروض الإستهلاكية

وذلك بوضع حد أقصى من طرف البنك المركزي للبنوك التجارية وذلك للأموال التي تستخدمها هذه الأخيرة في شراء السلع الإستهلاكية، أو بتحديد مدة قصوى للمبيعات المؤجلة من أجل تخفيض عدد الأقساط والرفع من قيمة القسط.

3. تخصيص التمويل

وذلك من خلال ضمان البنك المركزي للتوزيع الهادف للأموال المقرضة وتوجيهها وفق خطة الدولة التي تحدد الأولويات كتوجيه الأموال إلى القطاعات ذات الأولوية مثل القطاع الزراعي والصناعي.

4. الإقناع الأدبي

وهي الحالة التي يقوم فيها البنك المركزي بإقناع البنوك التجارية بإتباع سياسة معينة دون لجوئه إلى إصدار أوامر وتعليمات رسمية، وتتوقف هذه السياسة على قدرة البنك المركزي في الإقناع ومدى تقبل البنوك التجارية بالتعامل معه وثقتها في إجراءاته.

رابعا: شروط نجاح السياسة النقدية

إن نجاح الساسة النقدية في أي دولة في ظل أي نظام إقتصادي إنما يتوقف على عدة عوامل أهمها :

- ✓ وجود نظام معلوماتي فعال (نوعية البطالة، وضع الميزانية، معدل النمو، ميزان المدفوعات، نوعية الإختلال).
- ✓ تحديد أهداف السياسة النقدية بدقة، نظرا لتعارض الكثير من الأهداف.
- ✓ هيكل النشاط الإقتصادي: (حجم التجارة الخارجية، سياسة الحكومة تجاه المؤسسات، مكانة القطاع العام والخاص).
- ✓ مرونة الجهاز الإنتاجي.
- ✓ وجود نظام سعر صرف مرن.
- ✓ دراسة الوعي الإدخاري والمصرفي لمختلف الأعوان الاقتصادية.
- ✓ سياسة الإستثمار (المناخ الملائم، التحفيزات المقدمة، تسهيل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية)
- ✓ توفير أسواق مالية ونقدية منظمة ومتطورة.

مما سبق يمكننا القول أن لا يمكن الإعتماد على السياسة النقدية لوحدها لتحقيق أهداف السياسة الإقتصادية إنما لتحقيق السياسة الإقتصادية، إنما يستلزم القيام بعدة إصلاحات مع مساندة هذه السياسة (النقدية) بالسياسة المالية التي تعتبر من الوسائل الهامة للدولة في التدخل في النشاط الاقتصادي، من خلال دور الحكومة مجال فرض الضرائب، وتحصيل الإيرادات وإنفاقها في مجال الخدمات العامة.